

## تقديم

يعرض هذا التقرير نشاطات عدالة خلال السنوات الأربع المنصرمة، منذ تأسيسها في نهاية عام ١٩٩٦ وحتى نهاية عام ٢٠٠٠. لا يشمل هذا التقرير على النشاطات القانونية والجماهيرية المتعلقة بأحداث تشرين الأول ٢٠٠٠، وأعمال لجنة التحقيق حول الأحداث. لقد أصبحت عدالة وخلال فترة قصيرة إحدى أهم المنظمات التي تقود المجتمع الفلسطيني في البلاد، تمثلها وترافع لها، وأحد أهم التنظيمات الحقوقية في البلاد.

بدأت عدالة مشوارها مع محام واحد وسكرتيرة بنصف وظيفة. أما اليوم فيعمل في مركز عدالة سبعة محامين، بالإضافة إلى عشرة من أفراد الطاقم والمحامين المتمرنين. كما تستعين عدالة بخدمات العديد من المحامين الإضافيين، ومعظمهم يعمل تطوعاً.

حققت عدالة العديد من الإنجازات خلال مشوارها القصير، وعلى سبيل المثال لا الحصر: إضافة الكتابة باللغة العربية على لافتات الطرق العامة، نتيجة الالتماس الذي قدمته عدالة بهذا الخصوص؛ تحرير ميزات إضافية مخصصة لسد احتياجات الطلاب العرب، في إطار برامج الإثراء لقسم «شاعر»، ميزات لرياض الأطفال، خدمات الرفاه وغيرها. هذه النماذج القليلة تبين مدى أهمية العمل الذي يقوم به مركز عدالة.

تعمل عدالة بناء على ذلك المفهوم الذي يعتبر استقلالية الفرد الذاتية هدفاً بحد ذاته، مع الإشارة إلى أن هذه الاستقلالية الذاتية تفرض أيضاً، الاعتراف بالحقوق الجمعية للمجموعة التي ينتمي إليها الفرد. ضمان هذه الحقوق وتطبيقها يمنحان الفرد فرصة لتحقيق مشروعه الشخصي، وإمكانية العمل بدون اضطهاد.

تشكل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل أقلية قومية أصلانية ذات لغة، ثقافة، تاريخ وذاكرة جماعية خاصة بها. إن مفهوم الحقوق الجمعية للأقلية العربية الفلسطينية أوسع من مفهوم حقوق الأقليات الثقافية، الطائفية والدينية، أو من حقوق مجموعات الهجرة. عادة يقتصر نضال تلك المجموعات على الحقوق المدنية السياسية، ويتمحور جدول أعمالها حول الاندماج والتبادلية.

إن توجهنا هذا، التشديد على الحقوق الجمعية، لا يعني التقليل من شأن الحقوق المدنية السياسية. فنحن نتطلع إلى إيجاد التناغم المناسب بين هذه الحقوق والحقوق الجمعية للأقلية العربية، كأقلية قومية أصلانية. وهكذا،

مثلا، نحن لا نطالب بتطبيق بعض الحقوق المدنية إذا كان تطبيقها ينطوي على مس أو إنتقاص من الحقوق الجمعية، إذ إن أي سلب أو مس للحقوق الجمعية سيؤدي أيضا، إلى المس بالاستقلالية الذاتية للفرد العربي الفلسطيني في دولة إسرائيل.

في بداية نشاط عدالة، تم التركيز على رفع الالتماسات إلى المحكمة العليا، من خلال إدراك محدودية الإنجازات التي يمكن تحقيقها عبر هذه الوسيلة. في ما بعد، تم توسيع مجال نشاطات عدالة والخروج بها إلى خارج أروقة المحاكم.

خلال أربع سنوات من وجودها، قدمت عدالة ثلاثة وعشرين التماسا إلى المحكمة العليا، ثلاثة عشر منها في موضوع المساواة بالميزانيات والخدمات، ثلاثة في موضوع اللغة العربية، وثلاثة في مسائل التخطيط والبناء. حوالي ثلث الالتماسات، أي سبعة، في مكانة القرى «غير المعترف بها» وحقوق سكانها. يعيش حوالي ١٠٪ من المواطنين العرب في مائة وعشرين قرية من هذا النوع. إن مكانة هذه القرى وظروف الحياة فيها، بمثابة رمز لمكانة الأقلية الفلسطينية وظروف حياتها. استراتيجية التعامل القانوني مع مشاكل هذه القرى تدل على مجمل استراتيجيات نشاط عدالة. لم نحاول عدالة أن ترفع إلى المحكمة العليا مطلبها شاملا وعماما، «للاعتراف» بهذه القرى. فمثل هذا المطلب، تقدمت به الأحزاب العربية، وهو موضوع للنضال السياسي والجماهيري الواسع والمتواصل. لقد اختارت عدالة التركيز على مسائل عينية: الالتماسات إلى المحكمة العليا تناولت مسألة توفير خدمات «عيادات الأم والطفل»؛ توفير خدمات الرفاه الاجتماعي؛ إقامة المدارس لسكان القرى «غير المعترف بها»؛ تسجيل اسم قرية «غير معترف بها» كعنوان رسمي في بطاقة الهوية؛ منع هدم مسجد في قرية «غير معترف بها»؛ ضم جميع أراضي القرية في مخطط مشروع «الاعتراف» بالقرية؛ ضم أراضي قريتين «غير معترف بهما» إلى منطقة نفوذ مستوطنة يهودية.

تقع معظم القرى «غير المعترف بها» في النقب. في عام ٢٠٠٠ أقامت عدالة مكتبا لها في بئر السبع، ليقدم خدماته إلى السكان العرب في النقب، وخاصة سكان القرى «غير المعترف بها».

من خلال نشاطات عدالة، وفي أعقاب الحالات التي وصلت إلينا، تعلمنا أن الدفاع عن حقوق الأقلية

الفلسطينية يتناول في الأساس، الدفاع عن حقوق الإنسان وعن الحقوق السياسية الأساسية. عاجلت عدالة العديد من قضايا حق التظاهر وحرية التعبير، حق التنظيم، حق لم الشمل، المواطنة والجنسية، وأمر تقييد الحركة، حقوق السجناء والمعتقلين، عنف الشرطة وظواهر التحريض والعنصرية وحتى أوامر الاعتقالات الادارية. تعمل عدالة في هذه القضايا من خلال الوعي بأنه إذا كان الحديث عن قضايا الأفراد، أو هيئات معينة، فإن حقوقهم تنتهك بسبب انتهاكهم القومي، كونهم جزءا من الأقلية الفلسطينية في إسرائيل.

مع بداية أحداث انتفاضة الأقصى في عام ٢٠٠٠، بلغت نشاطات عدالة في هذا المجال ذروتها. محاولة قمع الاحتجاج السياسي للأقلية الفلسطينية في إسرائيل، باستعمال العنف وقتل ثلاثة عشر مواطنا فلسطينيا، تعيد تعريف تعامل الدولة مع مواطنيها العرب. قامت عدالة بنقل حلبة نشاطاتها من هيكل المحكمة العليا إلى المعتقلات والسجون، ومن ثم إلى قاعة لجنة التحقيق الرسمية.

أكثر من أربعمائة من المحامين العرب شاركوا في الاجتماع الطارئ الذي دعت إليه عدالة، ووقعوا بيانا يندد بسياسة التمييز التي تمارسها السلطات المسؤولة عن تطبيق القانون، أي ادعاء عام الشرطة، النيابة العامة للدولة والمحاكم. وذكر البيان أن سياسة الشرطة وممارستها، استعمال الرصاص والاعتقالات التعسفية ضد أعمال الاحتجاج للمواطنين العرب، هي أمر مرفوض، غير قانوني، ويتناقض مع مبادئ القانون الدولي في كل ما يتعلق بموضوع حماية حقوق الأقليات القومية. وطالب البيان بإطلاق سراح جميع المعتقلين العرب فوراً، وإلغاء جميع التهم والشكاوى المقدمة ضدهم.

كما تطوع عشرات المحامين من المشاركين في الاجتماع الطارئ للدفاع عن المعتقلين، الجرحى وعائلات شهداء انتفاضة الداخل، وجمع الشهادات والبيانات حول عنف الشرطة خلال المظاهرات. وعملت عدالة على تركيز هذه النشاطات، كما أخذ طاقم عدالة على نفسه جزءا كبيرا من هذه المسؤوليات، وتعاون مع المحامين التطوعين، بجمع الشهادات حول الأحداث، وقدمها إلى لجنة التحقيق الرسمية. وحضر الطاقم جميع جلسات لجنة التحقيق، ورافق ذوي الشهداء، وشارك في جميع النقاشات الجماهيرية، حول عمل لجنة التحقيق وأحداث

انتفاضة الأقصى.

يشكل هذا النشاط تحولا هاما في المكانة الجماهيرية لعدالة، وفي تحديد سلم أفضليات عمل عدالة اليومي. فعدالة اليوم ليست مركزا قانونيا يرافع أمام المحاكم فقط، بل تعمل أيضا كمنظمة لحقوق الإنسان، وتعمل في جميع أشكال انتهاك حقوق المواطنين العرب في إسرائيل، وتستغل جميع الوسائل الجماهيرية والمنابر الدولية التي تعالج موضوع حقوق الإنسان عامة، وحقوق الأقليات بشكل خاص، وذلك من أجل تحقيق أهدافها. باسمي وباسم جميع زملائي في الإدارة، أعبر عن التقدير والشكر العميقين لطاقتكم عدالة، للمتطوعين ولأعضاء المركز، وخاصة لمدير عام عدالة، المحامي حسن جبارين.

فإضافة إلى تكريس الوقت والجهود الشمينة، يبذل طاقم عدالة طاقات خلاقة في عمله الذي ينطوي على الكثير من الإبداع والمستوى المهني العالي. كما نشمن عاليا، الإنجازات العديدة التي حققها الطاقم في نضاله المتواصل، من أجل تحقيق المساواة في الحقوق ولدفع حقوق الأقلية الفلسطينية. منذ تأسيس عدالة، وخاصة في هذه الأيام، يعمل طاقم عدالة بتفان وإخلاص لا مثيل لهما، يصلون الليل بالنهار، وليس بالمفهوم الرمزي لهذه العبارة.

أستغل هذه الفرصة للتعبير عن الشكر والتقدير لجميع الهيئات والصناديق الداعمة، التي بدون مسانبتها لم نكن نستطيع تحقيق العديد من الإنجازات المفصلة في هذا التقرير.

المحامي غسان اغبارية

رئيس مجلس الإدارة